

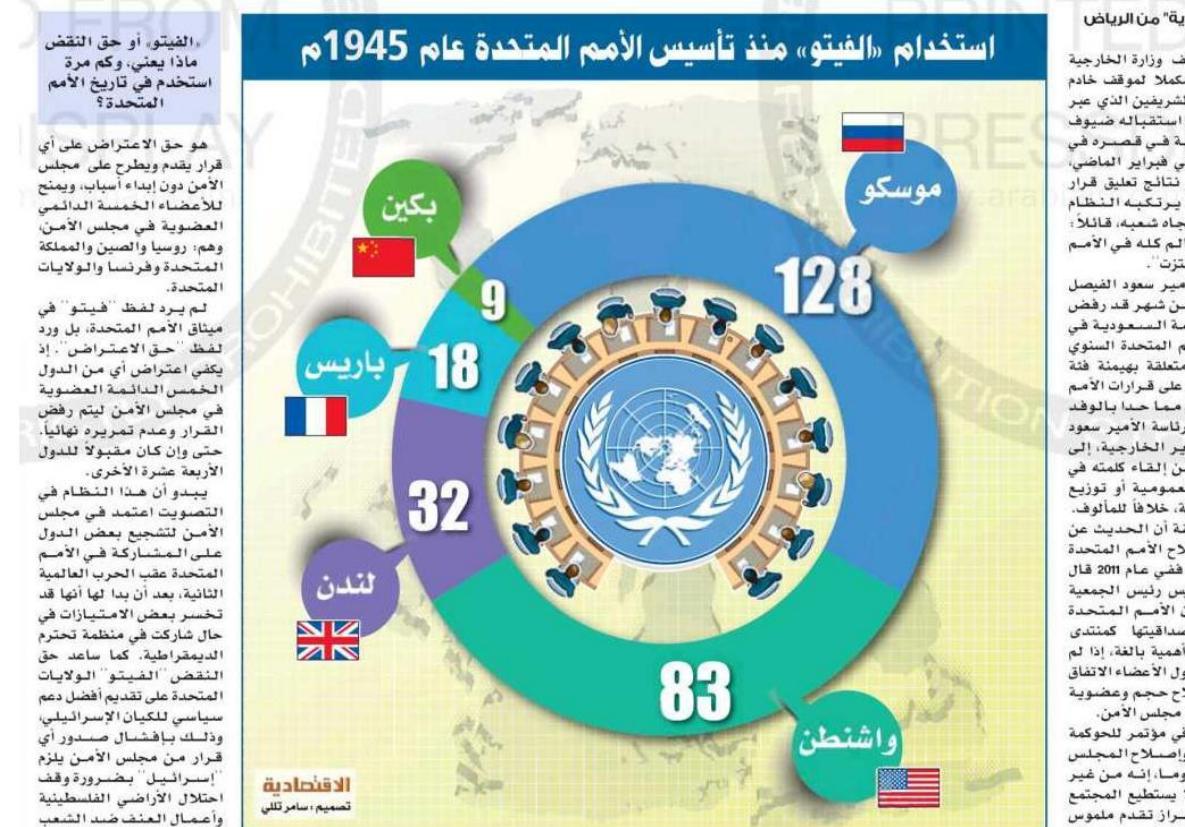
اسم المصدر :

التاريخ: 20-10-2013

الاقتصادية

رقم الصفحة: 15 رقم العدد: 7314 مسلسل: 69 رقم القصاصة: 1

نهاش منذ 20 عاماً لإصلاح مجلس الأمن .. دول الرفض تهيمن على القرارات على خلقيّة اعتذار السعودية عن عدم قبول عضويتها غير الدائمة



لاقتصادية" من الرياض

جاء موقف وزارة الخارجية السعودية مكملاً لموقف خادم الحرمين الشريفين الذي عبر عنه خلال استقباله ضيوف الجنادرية في قصره في الرياض في فبراير الماضي، معلقاً على نتائج تلقيع قرار يدين ما يرتكبه النظام السوري تجاه شعبه، قائلاً: «ثقة العالم كلها في الأمم المتحدة اهتزت».

وكان الأمير سعود الفيصل
قبل كل من شهر قد رفض
إبقاء كلمة السعودية في
تجمع الأمم المتحدة السنوي
لأسباب متعلقة بهممة هذه
من الدول على قرارات الأمم
المتحدة مما حدا بالوفد
السعودي برئاسة الأمير سعود
الفيصل وزير الخارجية إلى
الامتناع عن إبقاء كلمته في
الجمعية العامة يومية أو توزيع
كلمة مكتوبة، خلافاً للماطلة.

وتحقيقه في كل الحديث عن
أهمية إصلاح الأمم المتحدة
ليس سراً، ففي عام 2011 قال
جوزيف دايس رئيس الجمعية
العامة، إن الأمم المتحدة
ستفقد مصداقيتها كمتدني
عالمي ذي أهمية بالغة، إذا لم
تستطع الدول الأعضاء اتفاق
على إصلاح حجم وأوضاعية
نظام عمل مجلس الأمن.

وأضاف في مؤتمر للحكومة العالمية وأصلاح المجلس عقد في روما، أنه من غير المقبول أن يستقطع المجتمع الدولي إحراز تقدم ملحوظ حول إصلاح المجلس، على الرغم من النقاش الدائر منذ أكثر من 20 عاما.

وقال: «ما نحمد المزم على دفع هذه القضية، فإن الأمم المتحدة مسقى مصادقيتها، وستكون منظمتنا مهمة، وستناشد القضايا المهمة في مناسبات أخرى يعتقد أنها أكثر فاعلية وأكثر تمثيلاً لواقع الوضع الراهن». وتساءل رئيس الجمعية العامة عما إذا كان إصلاح مجلس الأمن «قضية تثير الرهبة تجاه الدرجة، وآزاد لا توجيه آية طرقية لتخطي الاقسامات وصياغة اتفاق بعد

مكبسيا للجميع ويكون مقبولا
لغالبية الدول الأعضاء^٤.
وختم دايس، الذي أكد أنه لا
يقف وراء أي اقتراح محدد، بأن
صلاح مجلس الأمن لن ينجح
إلا إذا تم اتخاذ خمس خطوات

وعدد رئيس الجمعية العامة هذه الخطوات : أن يحظى إصلاح المجلس باكير دعم ممكّن والتوافق مع مبادئ وقيم الأمم المتحدة الأساسية مثل الشمولية والديمقراطية والمساءلة، وأن تكون الإجراءات بسيطة بحيث يفهمها السياسيون

والماء، وأن يكون فعالاً حتى يتمكن المجلس من الاستجابة للأزمات، وأن يتحلى بالمرنة حتى لا يفلق أعضاء المجلس اتفاقاً في هيكل جديد يصبح أكثر تعنتاً.

وخلال السنوات العشر التي تمتلك حق النقض على أي قرار يعرض على مجلس الأمن هي: "الملايات السوفيياتي حق الفيتو 79 مرة. ومن المفارقات أن كلمة "فيتو" غير موجودة أصلاً في ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على أنه لا يمكن أن يصدر قرار من مجلس الأمن إلا بعد أن يكون هناك تسعة أصوات من بين الأعضاء الخمسة عشر في المجلس، بينهم خمسة أعضاء دائمين، والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

ويزدوج ظهرت في السنوات العشر الأخيرة أصوات تطالب بتعديل نظام الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن، بالإضافة إلى أخرى تقترب كالبيان وأنمانيا والبرازيل، وأصوات أخرى افترضت صوتاً لكل من إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وهي على أي حال داعوا للتوصيّع دون المساس بمبدأ "الفيتو"، فيما دعت بعض الأصوات إلى إلغاء نظام التصويت بالفيتو نهائياً، واعتماد نظام أكثر شفافية وديمقراطية وتوازناً.

ويرى البعض أن التوازنات التي يتطلبها صدور القرارات في مجلس الأمن تحت ظل الفيتو، تنبع من النزاهة والموضوعية تلك القرارات، في محاولة لتجنب خمسة قرارات فيتو محتملة، وإن هذا النظام للتصويت أسوء في إضمار، بل تقويض نزاهة الأمم المتحدة، وحال دون تمكنها من حل أهم النزاعات الدولية، لكن آخرون يشرون إلى أن النظام العالمي لا يتحمل حالياً نظاماً ديمقراطياً تتفصل فيه السلطات الثلاث إلى مجلس تشريع عالمي، وجهاز تنفيذي، وجهاز قضائي يسبب اعتبارات سياسية وعسكرية دولية خارجة عن نطاق التفكير النظري المتأني.



.2013 / 10 / 19 . الاشتراطات

رئيس سابق للجمعية العامة : إذا لم يتم تعديل نظام الأمم المتحدة فستكون المنظمة مهمشة وستنافق
القضايا المهمة في منتديات أخرى

الميثاق ينص على أنه لا يمكن صدور قرار من المجلس إلا بموافقة 9 أصوات من الأعضاء الـ 15 بينهم 5 دائمون

موسكو استخدمت حق النقض 120 مرة .. حتى إنه أصبح يطلق على وزير خارجيتها «السيد لا»

تعالت الأصوات لتوسيع العضوية
بإضافة دول كاليابان وألمانيا
والبرازيل ومقدونيا لافريقيا
وأمريكا الجنوبية

تحت ظل «الفيفتو» ومصالح الدول
الـ 5 تم تقويض نزاهة الأمم
المتحدة وظهر كثير من قراراتها
بلا موضوعية ولا منطق

دول عديدة طالبت ولا تزال
بالغاء نظام التصويت بحق النقص
نهائياً واعتماد آلية أكثر شفافية
وتوازناً وديمقراطية



دعوات إصلاح المجلس تطالب بأن تتوافق مع مبادئ وقيم الأمم المتحدة الأساسية مثل الشمولية والديمقراطية والمساءلة.



مسؤول أمريكي سابق حدد 5 خطوات من أجل إصلاح مجلس الأمن. (الاقتصادية)